

المفوضية الأوروبية

بيان صحفي

بروكسيل في 2019/10/30

الاتحاد الأوروبي يوافق على صرف 150 مليون يورو كمساعدة مالية كبرى إلى تونس

وافقت المفوضية الأوروبية، نيابة عن الاتحاد الأوروبي ، اليوم على صرف قرض بقيمة 150 مليون يورو إلى تونس.

وهي تعدّ الدفعة الثالثة والأخيرة في إطار البرنامج الثاني لدعم التمويل الكلي إلى تونس. وجاء هذا اثر استكمال سلسلة مهمة من تدابير السياسة العامة الهادفة إلى دعم التحول الاقتصادي في البلاد . وصرف هذا المبلغ مشروط بتنفيذ تدابير السياسة العامة المحددة والمتفق عليها في مذكرة التفاهم.

تعكس الإصلاحات التي تمّ التعهد بها لدعم التمويل الكلي الجهود التي بذلتها السلطات التونسية خلال السنوات الماضية لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات بعيدة المدى لمحاربة الفساد، بناء نظام ضريبي أكثر إنصافا ، تحسين جودة الإدارة العمومية وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية في البلاد . كما دعم البرنامج الإصلاحات الرامية إلى تعزيز سياسات سوق العمل والحد من البطالة، خاصة بين الشباب، وكذلك تحسين مناخ الأعمال في تونس.

على إثر هذه الجهود الإصلاحية، وعلى خلفية دعم انتخابي قوي لمواصلة متابعة المرحلة الانتقالية الذي بدأت في عام 2011، يمكن لتونس أن تعول على دعم الاتحاد الأوروبي لتعزيز الاقتصاد والحكم السياسي من أجل تحسين الحياة اليومية للتونسيين وضمان حمايتهم الاجتماعية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي في دعم جهود تونس لمعالجة تحديات الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية من أجل تحقيق النمو وانجاح الانتقال الاجتماعي والاقتصادي.

وأكد مفوض الشؤون الاقتصادية والمالية والجبائية والديوانية بيار موسكوفسكي قائلاً : "تؤكد هذه المساعدة التزامنا المستمر بدعم تونس وشعبها. ومع أن البلاد أوفت بالتزامات السياسة العامة الرئيسية خلال السنوات الماضية ، فإن متابعة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية لا تزال ضرورية لمواصلة الإنجازات الديمقراطية والسياسية في تونس، وضمان مستقبل أكثر ازدهارًا. لذلك نحن على استعداد للعمل بشكل وثيق مع تونس للمساعدة في تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتأمين الاستثمار وفرص العمل والنمو الشامل لصالح شعبها ، وخاصة شبابها".

تم اقتراح البرنامج الثاني لدعم التمويل الكلي في أعقاب الهجمات الإرهابية في عام 2015، والتي أثرت سلبًا على الانتعاش الاقتصادي في تونس. إن صرف هذه الدفعة مشروط بتنفيذ تدابير سياسة عامة محددة متفق عليها في مذكرة

التفاهم. وقد تم وضع هذا البرنامج لمساعدة تونس في تغطية احتياجاتها التمويلية الخارجية مع تنفيذ أجندة إصلاح هيكلية واسعة وطموحة.

تمت المصادقة على البرنامج الثاني لدعم التمويل الكلي، والذي تبلغ قيمته 500 مليون يورو، من قبل البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في جويلية 2016. حتى الآن، قدم الاتحاد الأوروبي لتونس الآن 800 مليون يورو منذ سنة 2015

لمحة عامة:

يعد البرنامج الثاني لدعم التمويل الكلي جزء من التزام الاتحاد الأوروبي الأوسع نطاقاً مع البلدان المجاورة ويهدف إلى أن يكون أداة استثنائية لمواجهة الأزمات في الاتحاد الأوروبي. وهو متاح للدول المجاورة للاتحاد الأوروبي التي تعاني من مشاكل حادة في ميزان المدفوعات. ويشمل هذا الاتفاق احترام حقوق الإنسان والآليات الديمقراطية الفعالة، بما في ذلك النظام البرلماني متعدد الأحزاب وسيادة القانون، كشرط مسبقة.

كما أن هذا البرنامج مشروط بوجود ترتيب ائتماني غير احترازي مع صندوق النقد الدولي وسجل مرض لتنفيذ إصلاحات برنامج صندوق النقد الدولي .

يتم إصدار تمويلات البرنامج الثاني لدعم التمويل الكلي في شكل دفعات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوفاء بالشروط التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي. وقد تم إدراج هذه الشروط في مذكرة تفاهم موقعة بين الاتحاد الأوروبي والدولة المستفيدة.

على عكس الأشكال الأخرى من المساعدات المالية للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يتم اقتراح برامج دعم التمويل الكلي من قبل المفوضية الأوروبية ثم يتم اعتمادها من قبل كل من البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي. وقد تم استكمال أول عملية دعم للتمويل الكلي مع تونس في جويلية 2017 وقدمت آنذاك 300 مليون يورو في شكل قروض.

و بناء على طلب تونس، اقترحت المفوضية برنامجاً ثانياً بقيمة تصل إلى 500 مليون يورو في فيفري 2016. اعتمد البرلمان الأوروبي والمجلس اقتراح المفوضية في جويلية 2016. وتم الاتفاق على شروط السياسة العامة بين الاتحاد الأوروبي وتونس وتم وضعها في مذكرة التفاهم واتفاقية تسهيل القروض الموقعة في بروكسل في 27 أبريل 2017

ولإصدار الدفعة الثالثة والأخيرة في إطار هذا البرنامج، تم وضع الاجراءات الخاصة لدعم النظام المالي والنمو الاقتصادي المستدام في البلاد. وتضمنت إصلاحات لتحسين حماية مدخرات المودعين في البنوك التونسية، تعزيز الشفافية في الإدارة المالية العمومية، تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لمساعدة الفئات الهشة، تسهيل التبادلات الثنائية من خلال تعزيز الصلات الجوية مع الاتحاد الأوروبي، وتحسين مناخ الأعمال في البلاد للمساعدة على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس

منذ بداية ثورة 2011، تعمل تونس على بناء ديمقراطية حديثة قائمة على الحريات والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وكان الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي لتونس في هذه العملية. تم تعزيز التعاون في مجموعة واسعة من المجالات من خلال الشراكة المميزة التي تم تأسيسها في عام 2012

تم التأكيد مجدداً على التزام الاتحاد الأوروبي بدعم تونس لمساعدتها في تحقيق طموحاتها في الاتصالات المشتركة لعام 2016 لـ "تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي لتونس" ومن خلال إطلاق مبادرة الممثل السامي نائب الرئيس موغريني والرئيس السبسي للشراكة بين الشباب بين الاتحاد الأوروبي وتونس في إطار جدول الأعمال الثنائي المشترك. سلط الاجتماع الخامس عشر لمجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس في ماي 2019 الضوء على أهمية العلاقات الثنائية ودعم الاتحاد الأوروبي للتنمية الشاملة والمستدامة في البلاد .

يظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتعزيز شراكته المتميزة مع تونس. فقد عزز دعمه المالي لتونس من أجل مساعدتها على تعزيز انتقالها الديمقراطي وإنعاش اقتصادها. وترتكز إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة إلى تونس على مجموعة واسعة من أدوات المساعدة المالية والتقنية، بما في ذلك برامج دعم الميزانية بموجب أداة الجوار الأوروبية، والتي تعد تونس من أكبر المستفيدين منها بين دول الجوار الجنوبية (300 مليون يورو في شكل منح كل عام منذ عام 2017 كما تستفيد من قروض كبيرة من بنك الاستثمار الأوروبي).

تتعدى علاقات الاتحاد الأوروبي مع تونس تمويل المساعدة المالية والتنمية، إلى التعاون في مجموعة واسعة من مجالات السياسة والفرص المتاحة لتونس ، بما في ذلك في إطار مبادرات الاتحاد الأوروبي مثل أوروبا الإبداعية ، إراسموس + أو هوريزون 2020 .

معلومات مفصلة [عن المساعدة المالية الكلية لتونس](#).

مزيد من المعلومات حول [علاقات الاتحاد الأوروبي مع تونس](#).

للتواصل الإعلامي:

انيكا برايدهارت (003222956153)

انيكي لامب (003222956151)